العدد (1824) السنة السابعة - الخميس (17) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

عادل إمام في أمريكا

نجوى عبد الله
أمريكا

ما إن حطت حقائبنا في ولايتنا المقررة عند منظمة الهجرة بدأنا التجوال في أسواقها التجارية المعروفة باسم (WALMART) وول مارت وفاملي دولار وهوبي لوبي والمول، وغيرها من الأسواق التجارية الشهيرة في أمريكا وأخذتنا دهشة الألوان الممتعة للبصر، كل شيء من الكبير إلى الصغير وبمختلف الأحجام والأشكال وكذلك بكل ألوان، بدءا من الملابس الى أثاث المنزل إلى أنواع الأطعمة الطازجة وخلافها، ترى فاكهة الصيف مع فاكهة الشتاء وكل شيء ملون كأنك في عالم ساحر خيالي، المعروف عن الأمريكان كثرة تعلقهم بالتسوق والتبضع فالمواطن الأمريكي لا تخرج عربته (عربة التسوق) فارغة إطلاقا فهو حر بمشترياته وله الحق بإرجاعها بعد أيام ولغاية شهر إذا كانت لا تناسبه، وهذه نقطة يحمد عليها ليس كما موجود في داخل أي محل عربي (المباع لا يرجع ولا يبدل) وإن حاولت إرجاع المادة غير المناسبة لك فما عليك سوى أن تفكر بالطريقة المثلى المناسبة والمريحة كي تتمكن من إرجاعها ليتفهم البائع سبب رجوعك إليه مع بضاعته وعندها سوف يقابلك بوجه عاقد الحاجبين واصفر، لتشعر بأنك في دائرة مخابرات علما أنني قمت بإعادة جهاز كهربائي بعد فتحه واستعماله وتبين أنه لا يناسبني فذهبت إلى قسم الترجيع وما أن (شمّه الجهاز) الذي تستعمله الموظفة حتى علمت من خلال الحاسوب سعره ومتى اشتريته وبابتسامة سألتني عاملة الترجيع هل تريدين المبلغ نقدا أم كارت تتسوقين به من عندنا؟..

ونحن نتجول بين رفوف الخضار نرى الفليفلة بألوان متعددة أصفر، برتقالي، أحمر، أخضر، ومنسجمة مع بعضها البعض حينها تذكرت كلام نجمنا العربي (عادل أمام) عن دهشته باللون الأصفر لفليفلة في إحدى لقاءاته الرمضانية في برنامج (دارك) مع الفنان أشرف عبد الباقي وحديثه عن زيارته لأمريكا والألوان المتعددة لبضاعتها وكيف أنه أشترى مطرقة مجرد لكونها حمراء اللون، مع حديث الزعيم يغلب على ذهني سؤال يشاركه الحديث.

لماذا منعت الألوان من أسواقنا ومحلاتنا فكل ما تراه لدينا محصور بالألوان (الأسود، الرمادي والبيجي) وكأننا في حالة عزاء دائم، هناك من يعطيك انطباعا بأننا نشعر بالحرج من الالوان أو أننا لا نحب الألوان، وهناك رأي آخر متعلق بالسياسة الدولية بأنهم قاموا بتصدير الحروب والسواد للدول العربية، ولهم التمتع بالحياة ومباهجها من الجانب الآخر من الارض، وأين يكمن السبب فالظاهرة مستمرة وغير قابلة للحل، إلا بالسفر بعيدا، وما إن نرى شخصا يرتدي تيشيرتا او قميصا ملونا فهذا دليل على أنه قادم من أوربا او أمريكا، لكننا حين تسقط الأمطار ثم تهم الشمس بالشروق نحلق النظر إلى السماء ننتظر تشكل قوس قزح ليبهرنا بألوانه الملائكية الزاهية ثم نعود أدراجنا تاركين قوس قزح في شرفاتنا الربيعية فقط .

مـاذا يـريـد الـسـيـاسـيـون مـن الـتـلـفـزيـون؟

د. صفد حسام الساموك

تذهب المؤرخة الأمريكية اليزابيت ل. ايزنشتاين في معرض وصفها إمكانيات التلاعب التي يمكن أن يقوم التلفزيون إلى الحد الذي تقول فيه: ((مثلما يدفع التلفزيون بقوة، وعلى نحو فريد من نوعه، المعرفة عبر حواجز الأمية.. فانه يحول الحياة كلها إلى صور متحركة ومثير حسي، ويخلق الانطباعات بدلاً من الأفكار، والعواطف بدلاً من التفكير... وتماماً كما دمر اختراع الكتابة قيمّة الذاكرة التي دافع عنها سقراط، فان الثورة الالكترونية تخفض من قيمة الكتابة... والآن، وفي الوقت الذي يمكن فيه مشاهدة العالم على الشاشة، زالت الحاجة إلى الكتابة.. وأصبح مطلوباً تركيز الجهد لتحويل الأفكار إلى كلمات، ومن ثم تحويل الكلمات إلى صور ذهنية، وتداعيات تثير استجابات وسلوكيات وأفعال عاطفية... إن التلفزيون لم يحدث ولم يحدد متطلبات كهذه، وإنما يؤثر مباشرة على الحواس والمشاعر، وينسجم تماماً ويتوافق مع تفضيل الإنسان للطرق الكسولة في اكتساب المعلومات والخبرات)).

الشعور عن بعد

تميّز التلفزيون عن وسائل الإعلام التقليدية الأخرى، بأنه استطاع أن يولف ما بين الصوت والصورة والحركة، بطريقة أكثر اكتمالاً، من خلال اللون والشكل والحركة والتنظيم المكاني، فضلاً عن أنه جعل المتلقي يشهد ما يجري حوله في العالم مباشرة... كما وظّف بقية وسائل الاتصال التقليدية، ومنها الصحافة لصالحه، وتحوّل بذلك إلى وسيلة جديدة للإعلام والترفيه والتثقيف، وتمكن من أن يترك انطباعات مؤثرة بشكل أكثر لدى الجمهور، نسبة إلى الصحافة المكتوبة أو الإذاعة، لأنه أوجد لهم الشعور بالمشاركة في الأحداث، أو ما يسمى بعامل الحضور وهي الصفة النوعية التي تميز بها، عن غيره من بقية الوسائل، من حيث مقدرته على التأثير.

لقد أعطت الصورة التلفزيون إمكانية أن يكون أقرب كثيراً إلى الشكل الشفوي، وأكثر مباشرة في الاتصال، لاسيّما مع ما تتسم به الصورة الحيّة من فاعلية وتأثير.. لذا فإن مصداقية التلفزيون، من وجهة نظر المتلقي، فاقت مصداقية باقي وسائل الاتصال نسبياً، وهذا يرجع بدرجة كبيرة إلى بعدي الصوت والصورة، بالنسبة إليهم، وهما يعملان معاً، وكونهم يقضون من الوقت مع هذه الوسيلة، أكثر مما يقضون مع الوسائل التقليدية الأخرى، ويؤكد معهد دراسات الرأي العام التابع لهيئة الإذاعة اليابانية إن كثيراً من اليابانيين يعدّون التلفزيون جزءً لا يتجزأ من حياتهم اليومية، وان ثلاثة أشخاص من بين كل عشرة يعتبرونه من حياتهم اليومية... وفي الولايات المتحدة الأمريكية تشير إحدى الدراسات العلمية إلى إن ثلثي الأمريكيين تقريباً يحصلون على أنبائهم ومعلوماتهم من التلفزيون، الذي أصبح في بريطانيا وسيلة الإعلام الأساسية لغالبية جماهير المملكة المتحدة.

إن تلك المميزات التي أتسم بها التلفزيون، عملت على تعزيز دوره في توضيح الأفكار والمعلومات المعقدة والمجردة عن طريق إمكاناته الفنية المتنوعة، مثل: حركة الكاميرات المختلفة، والتأثيرات البصرية في المزج والقطع والمونتاج الالكتروني، ولقطات الكاميرا المتعددة، والتي يكثر استخدامها في توضيح التفاصيل الدقيقة، وإمكاناته في المؤثرات البصرية، وقدرته على تكبير أصغر الأشياء، ومنها إمكانية عرض ما لا يرى إلا من خلال عدسة المجهر.

ويزيد من أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الوسيلة الاتصالية في المجتمعات السياسية المختلفة، الاعتقاد بان التلفزيون يشكل القيّم والعادات السلوكية، أكثر من أية وسيلة أخرى، وانه كلما زادت معدلات مشاهدته، كلما أصبح المتلقي يميل إلى الاعتقاد بالعالم ورؤيته، وفقاً لما يقدمه التلفزيون، وذلك على الرغم من إن بعض ما يقدمه مضلل.. وفضلاً عن خلق أوهام عن الواقع، يمكن الإحساس بها على نحو أقوى من التجربة الفعلية، فان التلفزيون يستطيع أن ينقل أجزاء من الحياة من بعد زمني إلى آخر، وتشكل الإعادة التلفزيونية والتكرار المستمر أحياناً للأحداث المثيرة شيئاً مختلفاً تماماً، يستطيع أن يراكم (الإحساس، الانفعال) فوق العاطفة، إلى أن تصبح الاستجابة التراكمية أعظم وأقوى من رد الفعل الأول.

وسيط الغرب

يقول هنري دبليو. أيرمان: إن التلفزيون في الغرب مارس دور الوسيط الرئيس بين القوى السياسية والمواطنين الأفراد، وكان له تأثيره في الممارسات السياسية، إذ أصبحت الشخصية القادرة على تقديم أداء جيد في التلفزيون عاملاً أساسياً في السياسة، وأصبحت الصورة والمشاهدة عوامل مهمة فيها، كما ساعد التلفزيون على إعادة ترتيب القضايا السياسية، والاختيار من بين مجموعة كبيرة من المواضيع والمشاكل والقضايا، التي يتم تداولها بين القوى السياسية والاجتماعية، وإبرازها لجماهير المواطنين، ناهيك عن ان التلفزيون صار الحلبة التي تدور داخلها الحملات الانتخابية الوطنية، وحل بقدر كبير محل المهرجانات واللقاءات الجماهيرية الحاشدة.

وقد حددت دراسات معاصرة إمكانية تأثير التلفزيون في عملية الانتخابات السياسية، في انه يؤثر في المنافسة الانتخابية، لأنه القناة الأساسية الأكثر اتساعاً التي تحمل العروض والوعود السياسية للأحزاب والمرشحين السياسيين إلى الناخبين المحتملين، كما انه يوجّه نظر الناخبين إلى الإجراءات التي يتخذها السياسيون، والتي ليس في مقدور الناخبين إدراكها بشكل مباشر (مثل: حالة العجز في ميزانية الدولة، وارتفاع معدلات البطالة)، وبالتالي فانه يؤثر في العملية السياسية، عن طريق تأثيره في الأوزان والأهمية النسبية التي يعطيها الناخبون للقضايا المختلفة، فقد أوجد التلفزيون مجالاً للسياسيين لعرض برامجهم وأفكارهم، لاسيّما أبّان الحملات الانتخابية، إذ انه أداة بالغة الأهمية أتاح للناخبين فرصة نقل المعركة الانتخابية إلى داخل جدران بيوتهم، وأصبح بمقدور المتلقي العادي أن يشاهد على الشاشة المؤتمرات الانتخابية التي يعقدها المرشحون، وتتصارع على شاشة التلفزيون –أيضاً– الآراء والأفكار التي ينادي بها كل مرشح.

الساسة والتلفزيون.. من الأقوى؟

وفيما يتعلق بأهمية التلفزيون للحكومات، فإذا تم النظر إلى السلطة السياسية بعدّها لاعباً سياسياً واعياً يستجيب للمنبهات، فان هذا يعطي التلفزيون دوراً بارزاً في حل المشكلات الحكومية.. فهو يستطيع على وجه الخصوص أن يعزز من استجابة الحكومة لاحتياجات مواطنيها، والى جانب ذلك، فإن النظم السياسية تسعى إلى تحقيق أهداف في استخدامها للتلفزيون تتمحور في الحفاظ على النظام السياسي، وتحقيق التكامل الاجتماعي، عن طريق بث روح الإجماع، وتشكيل الرأي العام، وتسويق المعايير السياسية، من قبيل: الحرية، والمساواة، وطاعة القوانين، وتوجيه التصويت الانتخابي، وتدعيم الشعور بالمواطنة (Citizenry)، لتنفيذ عدد من الأنشطة الأساسية، ومنها: الحماس للحرب، والتحكم وكسب الصراعات التي تقع داخل السيادة السياسية، مثل: صراعات الأحزاب، أو الصراعات بين النظام السياسي، وأنظمة اجتماعية أخرى.

ومن هنا.. فإننا نؤيد ما ذهب إليه باحثون بوصف العلاقة ما بين العملية الاتصالية التي تجري بواسطة التلفزيون وبين العملية السياسية بالوثيقة للغاية، فكل النظام يتأثر بالأخر، ويؤثر فيه، من منطلق أن الآثار المتعددة التي يمكن أن يتركها التلفزيون على الساحة السياسية بشكل عام تتحدد في إبراز قضايا على حساب قضايا أخرى، قد تكون أكثر أهمية، ذلك أن التلفزيون تميز بأنه اقرب وسيلة إلى الاتصال المواجهي، لجمعه بين الرؤية والصوت والحركة واللون والموسيقى.. والواقع إن التلفزيون قد يتفوق على الاتصال المواجهي نفسه، في انه يستطيع أن يكبّر الأشياء الصغيرة، ويحرّك الأشياء الثابتة، والقدرة الفائقة للتلفزيون في توجيه الرأي العام، إذ أظهرت الدراسات المتعلقة بقياس فاعلية وسائل الإعلام، إن الوسائل الحية المسموعة والمرئية تكون في الغالب أكثر فاعلية في تغيير الاتجاهات بشكل عام.. تتبعها الوسائل الشفوية (المسموعة)، ثمّ المكتوبة (المقروءة).

ان الميزة الإقناعية للتلفزيون تكمن في قدرته على استقطاب تركيز المتلقين لبعض الخصائص الايجابية للمتصل، كما يمكنه إثارة الاهتمام بالقضايا الدولية، فقد أصبح جهازاً إخبارياً Informative Medium يعد بمثابة سمة من سمات العصر، وصار يحتل المكانة الأولى بين وسائل الإعلام التقليدية، وهو ما جعل القضايا الدولية متاحة أمام جموع المتلقين على مستوى العالم، مثلما ان باستطاعة التلفزيون تفسير الظواهر العالمية بحسب رؤية المسيطرين عليه، والتحكم بردود الأفعال.. إذ إن ما يجعله متميزاً عن أشكال الاتصال التقليدية المعروفة، هو مقدرته على نقل وإرسال التجارب الإنسانية، في الوقت الحقيقي إلى مسافات بعيدة، وبقدرة بصرية وحركية تحاكي الحياة الواقعية ذاتها، وهو ما يمكنه من أن يزيد قوة التجربة الواقعية أو يحرفها.. من خلال المناورة والتلاعب والتكرار، في تقديم الصور التي يعاني منها العالم الواقعي، على وفق ما يعتقده القائمون بالاتصال، ممن يخضعون بوعي أو من دونه إلى توجهات يختطها في الغالب الساسة الأقوياء.

تـفـكـك الـدولـة وانـهـيـارهـا

حسين عبد الرازق

المشهد العام في مصر لأبد أن يشعرنا بالخوف والقلق. فالدولة المصرية العريقة قد تفككت، وهي في طريقها للانهيار إن لم تكن قد انهارت بالفعل.

فالمحامون والقضاة . طرفا العدالة . في حرب ضروس، وصدام ومواجهة يتم فيها تجاهل القانون (!) وإخضاعه للأهواء. ففي إثر مشادة يمكن حدوثها بين أي محام وأي وكيل نيابة، اعتدى الحرس الموجود على باب وكيل النيابة بالضرب علي المحاميين محمد إبراهيم ساعي الدين ومصطفى أحمد فتوح وقيل إن وكيل النيابة صفع احدهما على وجهه وأن المحامي تمكن من رد الصفعة وتطور الموقف عقب إصدار النائب العام قرارا بحبس المحاميين وتقديمهما لمحكمة عاجلة حكمت على كل منهما بالسجن مع الشغل لمدة خمس سنوات. فتم اقتحام مكتب المحامي العام لنيابات شرق طنطا واحتجازه مع رئيسين للنيابة كانا في اجتماع معه، وتظاهر آلاف المحامين امام مجمع محاكم مدينة طنطا، وآلاف آخرين امام نقابة المحامين في القاهرة، ودعا نقيب المحامين حمدي خليفة المحامين للاضراب عن العمل وقرر مجلس نقابة المحامين مقاطعة جميع المحاكم والنيابات على مستوى الجمهورية. ورد نادي القضاة بعنف على ما حدث وعلى الانتقادات العنيفة والحادة التي وجهها جموع المحامين ونقيبهم للقضاة، وقال في بيان له إن ما آلت إليه الاحداث الاخيرة من تصاعد قصد به استدراج القضاة إلى مواجهة قد يرى من نسج خيوطها أنها تحقق له مكانة غلب عليها سوء القصد وانحسر عنها نبل الغاية في محاولة مشبوهة إلى تجاوز الخصومة الجنائية إلى غير اطرافها».

وفي نفس التوقيت وقعت مواجهة بين القضاء والكنيسة القبطية فالمحكمة الإدارية العليا أصدرت حكما نهائيا يلزم الكنيسة بالموافقة على الزواج الثاني للمطلقين من الاقباط، وهو ما رفضته الكنيسة واعتبرته تدخلا في العقيدة، وأعلن البابا شنودة أن «المجمع المقدس يرفض الحكم.. فكيف تلتزم الكنيسة بشيء ضد ضميرها واعتقادها»؟

وعبر عديد من الاقباط عن تأييدهم لموقف البابا مؤكدين ان البابا ليس موظفا عاما ليلزمه القضاء الاداري بأحكامه في مسألة ذات بعد ديني. وزاد الطين بلة، أن الحكم جاء في ظل احتقان طائفي نتيجة تكرار الحوادث الطائفية بين الاقباط والمسلمين والتميز ضد الاقباط من الحكومة.

وأصدرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة حكما آخر أثار ردود أفعال تمس مكانة القضاء وأحكامه.. فقضت في قضية رفعها أحد المحامين باسقاط الجنسية عن المصري الذي يتزوج من إسرائيلية. وهو حكم عدّه فقهاء وقانونيون مخالفا للدستور والقانون. فقبول المحكمة نظر القضية من شخص (محام) لا تتوفر فيه صفة المصلحة يعني قبولها لقضية «حسبة» بالمخالفة للقانون الذي منع رفع قضايا الحسبة إلا من النيابة العامة ولا يوجد قانون يحرم المصري من جنسيته نتيجة الزواج من أي إمرأة أيا كانت جنسيتها، كما ان اسقاط الجنسية امر بالغ الخطورة ومحدد بدقة إلى الحد أن من يحكم عليه بالتخاير مع دولة اجنبية أو الخيانة لاتسقط عنه الجنسية.

ويبلغ تفكك الدولة وانهيارها قمته بالتزوير غير المسبوق الذي جرى في انتخابات مجلس الشورى الاخير. لقد منعت السلطات الناخبين من التصويت، أصلا، وقامت الشرطة بالتصويت نيابة عن المواطنين، واكتفت في بعض الدوائر بتحرير محاضر الفرز واعلان النتيجة دون حاجة لوضع الاصوات في الصناديق وفرزها لتضم كل أعضاء مجلس الشورى الجدد بأن عضويتهم غير شرعية ومزورة حتى ولو كان أحدهم يحظى بالفعل بثقة الناخبين واصواتهم، فالاصوات التي اعطيت له والتي تجاوزت غالبا المائة الف صوت (!) هي الاصوات التي قررتها الشرطة وليس الناخبون.

ويصل الانهيار منتهاه بتجاهل الشرطة للقانون واعتدائها على الحريات العامة وحقوق الانسان، سواء بعدم تنفيذها لأحكام القضاة بالافراج عن المعتقلين عن طريق ما يسمى بالاعتقال المتكرر، أو بممارستها للتعذيب بصورة منهجية في ظل حالة الطوارئ. لقد ارتبط التعذيب بصورته الجماعية والشاملة في مصر بإعلان حالة الطوارئ، لافرق في ذلك بين العصر الملكي والحكم الجمهوري.

فالذاكرة مازالت تعي تعذيب «الإخوان المسلمين» وقصة العسكري الاسود، اعدام ١٩٤٨ و١٩٥٤ و١٩٦٥، وكذلك تعذيب الشيوعيين عام ١٩٥٩، وسقوط اكثر من شهيد لهؤلاء وأولئك تحت التعذيب ومنهم شهدي عطية ومحمد عثمان ولويس اسحاق.. واسماعيل الفيومي ومحمد عواد.

ولكن ما نعيشه منذ اعلان الطوارئ في أكتوبر ١٩٨١ وفي ظل سلطة الرئيس مبارك طوال ٢٩ عاما امر مغاير تماما.. فالتعذيب أصبح سياسة منهجية مستمرة للحكم القائم له رجاله وادواته ونظمه وقوانينه الخاصة. واصبح شائعا بصورة غيرمسبوقة يتعرض له المتهمون في قضايا الارهاب والمشتبه في انتمائهم أو تعاطفهم مع جماعات الاسلام السياسي، والذين يقبض عليهم في أي نشاط سياسي أو عمل جماهيري سلمي من عمال وفلاحين وطلاب، والمواطنون العاديون المتهمون في قضايا جنائية عادية، أو الذين تقودهم اقدامهم . بسبب أواخر . لأحد اقسام الشرطة (دون ان يكونوا ذوي حيثية في المجتمع أو لهم حماية ؟؟ أو للتعامل مع بعض ضباط وجنود الشرطة من النوعية التي تتصور نفسها فوق باقي البشر وان كلمتها هي القانون!

إن هذه الظواهر كلها . وكثير غيرها . تؤكد تفكك الدولة وانهيارها، وما لم تتصد كل القوى الحريصة على هذا الوطن.. احزابا وقوى سياسة وجماعات ومنظمات حقوقية ونقابية لهذه الظاهرة الخطرة، بدءا بالتغيير الدستوري والقانوني والسياسي الديمقراطي لانهاء وجود الدولة الاستبدادية القائمة.. فالوطن يندفع إلى الكارثة ربما اسرع مما يتصور كثيرون.

الـتـلاعـب بـالجـنـسـيـة

فريدة النقاش

لم يكن الصراع العربي الإسرائيلي صراعا بين ديانتين إسلامية ويهودية، بل كان ولا يزال صراعا بين مشروعين أحدهما مشروع تحرر وطني ضد الاحتلال والعنصرية والآخر مشروع استعمار استيطاني اغتصب أرض شعب فلسطين باسم دعاوى دينية توارتية لم تنطل على أحد لأن طبيعته كمشروع استعماري إحلالي كانت ظاهرة منذ اللحظة الأولى، ولم تكن مصادفة أن ارتبط مشروع إنشاء إسرائيل بالقوى الاستعمارية السائدة في المراحل المختلفة منذ نشأته واستمراره، فجاء في البدء تحت جناح الاستعمار البريطاني للامبراطورية التي لم تكن تغيب عنها الشمس ، وحين غربت الشمس عنها احتمى بالاستعمار الأمريكي، وما يزال.

وفي كفاح الشعب الفلسطيني ضد المشروع الاستعماري الصهيوني الذي تحول إلي دولة مدججة بالسلاح النووي، وقف يهود كثيرون من إسرائيل نفسها ومن كل أنحاء العالم مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، بل استشهدت الفتاة الأمريكية اليهودية ذات الثلاثة والعشرين ربيعا «راشيل كوري» عام ٢٠٠٣ تحت جرافة إسرائيلية في رفح حاولت الفتاة أن تمنعها – بجسدها – من هدم بيت فلسطيني ، وكتبت رسائل لأسرتها تتساءل فيها كيف يسمح العالم لنفسه أن يصمت أمام كل هذه البشاعة.

ولبى المفكر اليهودي الأمريكي عالم اللغويات «نعوم تشومسكي» دعوة من جامعة فلسطين لإلقاء محاضرات فيها هو الذي يدين إسرائيل بأقسى العبارات ويساند حقوق الشعب الفلسطيني، ولكن السلطات الإسرائيلية منعته من العبور إلي الضفة الغربية، فنظم محاضرته من عمان عبر الفيديو كونفرانس ليشاهدها آلاف الفلسطينيين مجددا إدانته لإسرائيل. وسبق «لتشومسكي» أن وضع دراسات علمية بالاشتراك مع المفكر الفلسطيني الراحل «إدوارد سعيد» حول مستقبل فلسطين وضرورة التعايش بين الإسرائيليين والفلسطينيين على أسس عادلة بعد إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وأنشأ الموسيقار الإسرائيلي من أصل أرجنتيني «دانيل بارنباوم» بالاشتراك مع إدوارد سعيد أيضا ديوان الشرق والغرب، وهو فرقة موسيقية من الإسرائيليين والفلسطينيين كرمز لإمكانية التعايش وقال بدوره «إن الاحتلال يجعلني أتقيأ» وساند كفاح الفلسطينيين بكل قوة ومنحته منظمة التحرير الفلسطينية جواز سفر فلسطينيا تقديرا لدوره.

وهناك عشرات بل مئات من المحامين الإسرائيليين اليهود الذين ترافعوا في محاكم إسرائيل دفاعا عن الفلسطينيين الأسرى والمعتقلين والشهداء ، إضافة لهؤلاء المتضامنين الذين يجازفون بحياتهم حين ينضمون إلى الفلسطينيين دفاعا عن أراضيهم وزراعاتهم ضد الجرافات الإسرائيلية وضد العدوان المتواصل لجيش الدفاع.

منذ زمن طويل حرص الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» على التفريق بين الفاشية الإسرائيلية الحاكمة التي تغذيها مصالح استعمارية كبرى من جهة والشعب الإسرائيلي من جهة أخرى والقول بأن نتائج التصويت في الانتخابات الإسرائيلية تنتصر لليمين مردود عليه بأن موضوع الأغلبية والأقلية في السياسة ليس معيارا للحكم في قضايا العلاقات الإنسانية، ولذا ينبغي علينا أن نضع قول عبد الناصر في الاعتبار ونحن نفحص هذا الحكم الخطير الذي أصدرته محكمة القضاء الإداري بإحالة طلب اسقاط الجنسية عن المصريين المتزوجين من إسرائيليات إلي رئاسة الوزراء للبت في كل حالة على حدة مع العلم أنه لا يوجد نص قانوني يتيح إسقاط الجنسية عن هؤلاء المصريين، فضلا عن أن في الحكم تجاوزا من المحكمة في قبول الدعوى من شخص لا صفة ولا مصلحة له، أي أنها قضية «حسبة» لا يجوز لشخص أن يقدمها وإنما النيابة وحدها هي المختصة بتحريكها وهو ما لم يحدث في إجراءات هذه الدعوى المريبة.

أما فكرة الإضرار بالأمن القومي فتبقى متهافتة لأن هذا الإضرار يمكن أن يأتي من أي شخص بصرف النظر عن جنسيته والمفروض أن يقظة الجهات التي تحمي هذا الأمن مفروغ منها ولن يعلمها أحد كيف تقوم بواجباتها.

إن التلاعب بالجنسية في موضوع هو من صميم الحقوق الشخصية للمواطنين يشكل تهديدا خطيرا للقيم والمفاهيم المدنية ولحقوق الإنسان والحريات العامة. فالزواج شأن شخصي لابد من احترامه ، ونحن مدعوون أيضاً لأن نتفهم دوافع هؤلاء الرجال الذين طردهم وطنهم بحثا عن رزق وعن استقرار فذهبوا حتى إلى إسرائيل بعد أن مات بعضهم في قوارب الهجرة بحثا عن ملاذ وحين استقر بعضهم في إسرائيل فتزوجوا أخذ البعض يدعون البطولة ويكافحون ضد هؤلاء المصريين البسطاء ، وكأنهم يكافحون ضد الصهيونية بدلا من أن يعملوا بجد من أجل مجتمع يتيح لابنائه العمل والاستقرار ولا يطردهم خارجه وصولا لإسرائيل ذاتها.

كان نقيب الصحفيين الراحل «كامل زهيري» يتحدث بفخر عن عضوية نقابة الصحفيين باعتبارها مثل الجنسية لا يستطيع أحد انتزاعها أو إسقاطها ، وها قد جاء الزمن الرديء الذي يجعل التلاعب بجنسية المصريين أمراً سهلاً.. وعلى كل القوى الديمقراطية أن تقف ضد إجراءات من هذا النوع تفتح باب جهنم.